



منجى الرحوي

MONGI RAHOUI

f t @ Mongi Rahoui

www.mongirahoui.tn

ولد المنجى الرحوي في 13 جوان 1964 بمنطقة الرفاء من معتمدية غار الدماء بولاية جندوبة، والده المرحوم الحبيب بن بلقاسم الرحوي، موظف، كان منافلا طلب الحركة الوطنية.

والدته المرحومة علية وناسي، ربة بيت،

لمنجى الرحوي شقيق وخمس شقيقات،

متزوج وأب لابن وبنت.

درس المنجى الرحوي بالمدرسة الابتدائية بالمفصية بتونس العاصمة ثم بمدرسة الشهداء بجندوبة وواصل تعليمه الثانوي بمعهد 9 افريل ومعهد شارع الحرية بجندوبة .

تمتّل على الأستاذية في المحاسبة والتصرف بالمعهد العالي للتجارة بقرطاج وعلى الماجيستير المتخصص في الهندسة المالية بالمعهد العالي للتجارة بتونس.

نال المنجى الرحوي شهادة الدراسات في المحاسبة والتصرف بجامعة Aix- en- Provence وشهادة الدراسات العليا من معهد تقنيات البنك بباريس، والشهادة العليا للمحاسبة والتصرف ببرشلونة وشهادة الدراسات العليا من المعهد الوطني لتقنيات الاقتصاد والمحاسبة بباريس.

انخرط في النضال السياسي منذ كان تلميذا، وتعرض إلى الإيقاف والملاحقة في العديد من المناسبات .

تمّ إيقافه سنة 1982 وحوكم بجنوبة كما تمّ إيقافه سنة 1983 بالسجن المدني بالكافة على خلفية تمرّكات تلمذية امتجابية بمعهد 9 أفريل بجنوبة، وتعرض إلى الإيقاف والتعذيب سنة 1984 من أجل تنظيمه لامتجاعات شعبية خلال انتفاضة الخبز .

واصل مشواره النضالي عند التحاقه بالجامعة وكان من مؤسّسي تنظيم سياسي طابقي يسمّى "الوطنيين الديمقراطيين بالجامعة" رفقة الشهيد شكري بلعيد وبقية رفاقه.

بدأ المنجّي الرحوي حياته المهنية سنة 1986 موظفا بإحدى المؤسسات البنكية أين واصل نشاطه في المجال النقابي والحقوقى والسياسي .

شارك في العديد من الندوات التكوينية الوطنية والعالمية بالمجال البنكي والمالي والمحاسبي .

انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 عن حركة الوطنيين الديمقراطيين ممثلا لولاية جندوبة وانتسب إلى الكتلة الديمقراطية ككتلة معارضة.

وقد كان المنجّي الرحوي مقرا مساعدا في لجنة المالية والتخطيط والتممية بالمجلس الوطني التأسيسي وعضوا للجنة

التأسيسية "لجنة السلطة المحلية" وعضوا "لجنة الخاصة للإصلاح الإداري ومكافحة الفساد".

ساهم بشكل بارز صاحب لجنة التوافقات بالمجلس الوطني التأسيسي في صياغة النسخة النهائية لدستور 26 جانفي 2014 .

انماز لقضايا المصرومين والكادحين واستمات في الدفاع عنهم من خلال مقترحاته في اطار الميزانيات المقدمة من طرف الحكومات المتعاقبة ومختلف القوانين، و كان من المنادين بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية و التمييز الايجابي لفائدة الجهات و الفئات التي عانت التهميش زمن الاستبداد و في مقدمتهم الشباب طانم ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي.

علق نشاطه بالمجلس الوطني التأسيسي رفقة مجموعة من النواب عقب اغتيال الشهيد محمد البراهمي، و شارك بشكل فعال في ما عرف باعتصام الرميل بباردو، كما ساهم في جلسات الحوار الوطني من أجل تصحيح المسار الانتقالي.

عين المنجني الرصوي من طرف مجلس ادارة "برلمانيون عرب ضد الفساد" منسقا لفرع تونس منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2019، وكان عضوا بلجنة الشؤون النقدية و المالية و بلجنة التقييم المالي و الإداري بالبرلمان الإفريقي.

فاز في الانتخابات التشريعية أكتوبر 2014 على رأس قائمة ائتلاف الجبهة الشعبية عن ولاية جندوبة.

تحمل المنحى الرحوي فلال المددة النيابية 2014-2019 عدة
مسؤوليات ضمن هياكل مجلس نواب الشعب ، حيث كان:

- رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية
- عضو اللجنة الخاصة للإصلاح الإداري والموكمة الرشيدة
ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام
- عضو اللجنة الخاصة للأمن والدفاع
- عضو لجنة التحقيق حول شبكات التسفير
- عضو لجنة التحقيق بخصوص تصنيف تونس ملاذا ضريبيا

ساهم فلال المددة النيابية في صياغة وتعديل العديد من
النصوص الهامة التي عرضت على أنظار مجلس نواب الشعب
خاصة القانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب وغسل
الأموال، و القانون الأساسي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء،
و القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة الدستورية، قانون
الاستثمار، القانون الأساسي للبنك المركزي، قانون البنوك
والمؤسسات المالية، القانون المتعلق بمراجعة منظومة
الإمتيازات الجبائية، وغيرهم من القوانين.

عرفه بدفاعه على امترام الدستور وما تضمنه من مبادئ
ومقوق وحريات وكان مريضا على استكمال إرساء الهيئات
الدستورية المستقلة كضمانة للمسار الديمقراطي.

وكان المنجى الرحوي نائبا بالبرلمان الإفريقي ممثلا لمجلس نواب الشعب طيلة المدة النيابية 2014 - 2019 وعضوا بلجنة التقييم والمسابات العمومية بنفس البرلمان.

تمكّن في ماي 2017 خلال عضويته للبرلمان الإفريقي بمعية عدد من نواب تونس من إدراج بيان التضامن مع الأسرى الفلسطينيين والمصادقة عليه في جلسة عامة بجوهانسبورغ ووفقوا في الدفاع على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني بصفة عضو ملاحظ بالبرلمان الإفريقي .